التنمية ، على النحو الذي تم التشديد عليه في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

٣ ـ **تدعو** البلدان المهتمة بالموضوع إلى أن ترسل إلى الأمين العام معلوماتها عن الخبرة المكتسبة في تطبيق نهج موحد على عملية التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية على الصعيد الوطني ؛

٤ ـ **ترجو** من الأمين العام :

(أ) أن يواصل دراسة مسألة النهج الموحد لتحليل التنمية وتخطيطها لكي يتيح لجميع الدول الخبرة الوطنية والدولية المكتسبة في هذا الميدان ؛

(ب) أن يعدّ ، على أساس المعلومات المقدمة من البلدان المهتمة بالموضوع ، تقريراً عن تطبيق الحكومات لنهج موحد على تحليل التنمية وتخطيطها ، آخذاً في الاعتبار كلاً من الخبرة المكتسبة في هذا الميدان في أجهزة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية المعنية ونتائج أول استعراض وتقييم لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ؛

(ج) أن يقدم التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ وإلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها الأربعين ، وذلك بهدف استخدامه كأحد المساهمات في الاستعراضات والتقييمات المقبلة للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث .

الجلسة العامة ١٠٢
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١٩٢/٣٨ ـ التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وقرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث التي تضمنت فيما تضمنته التأكيد على أهمية التصنيع في تنمية البلدان النامية[١٤٠] ،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان وخطة عمل ليما المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي[١٤١] ، واللذين نص فيهما على التدابير والمبادىء الرئيسية للتنمية والتعاون في الميدان الصناعي في إطار إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وإلى إعلان وخطة عمل نيودلهي المتعلقين بتصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية[١٤٢] ، واللذين أعلنت فيهما استراتيجية لزيادة تصنيع البلدان النامية ،

إذ تشير إلى قراريها ١٨٢/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٢١٢/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية ،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ الذي أوصى فيه المجلس بتوجيه برامج عمل الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة نحو دعم التنفيذ الكامل لبرامج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ،

وإذ تدرك أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو جزء لا يتجزأ من جهد إنمائي عالمي ومن اقتصاد عالمي مترابط ،

وإذ تشدد على أن الترابط بين جميع القطاعات ، بما فيها القطاع الصناعي ، ينبغي أن يسهم في تحقيق الرفاهية لكل البلدان ، وإذ تعرب عن إيمانها بأن التنمية الصناعية للبلدان النامية ينبغي أن تشكل جزءًا أساسياً من عملية إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي ،

وإذ تعرب عن قلقها لما للحالة الاقتصادية العالمية البالغة الصعوبة من أثر سلبي على تصنيع البلدان النامية ، وإذ تكرر الإعراب عن الحاجة إلى إحداث زيادة كبيرة في نقل الموارد المالية والتقنية إلى البلدان النامية بغية التعجيل بتنميتها الصناعية ،

وإذ تعي دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها جهاز التنسيق الرئيسي الذي يتحمل المسؤولية الأولى داخل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتسهيل نقل التكنولوجيا الصناعية وتوصيل قدر أكبر من المساعدة التقنية إلى البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قد ظلت ، رغم الجهود التعاونية التي تبذلها بعض البلدان ، أقل كثيراً من المعدل المستصوب المتفق

---

(١٤٠) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق ، الفقرات ٧٢ ـ ٨٠ .

(١٤١) انظر : A/10112 ، الفصل الرابع .

(١٤٢) ID/CONF. 4/22 و Corr. 1 ، الفصل السادس .

عليه وهو ٥٠ مليوناً من الدولارات ، وأن القيمة الحقيقية للصندوق قد انخفضت منذ إنشائه[١٤٣] ،

وإذ تشير إلى الفقرة ١٠ من الاستنتاج ٨/١٩٨٣ الذي خلص إليه مجلس التنمية الصناعية[١٤٤] ، والتي أكد فيها من جديد على أهمية وفعالية المستشارين الميدانيين الأقدمين للتنمية الصناعية في تنفيذ المجموعة الكبيرة من البرامج والخدمات التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وإذ تلاحظ كذلك تخفيض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما خصصه من اعتمادات للمستشارين الميدانيين الأقدمين للتنمية الصناعية في فترة السنتين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ، وإذ تعرب عن قلقها لعدم تخصيص موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لبرنامج المستشارين الميدانيين الأقدمين للتنمية الصناعية ،

وإذ تضع في اعتبارها الآثار الإيجابية التي تتمخض عنها ، في جملة أمور ، السياسات الاقتصادية للتعاون فيما بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع العام أو الخاص أو التعاوني أو الاجتماعي أو المختلط ، حسب الاقتضاء ، فضلاً عن النمو والتنمية المتواصلين ،

وإذ تضع في اعتبارها أن التغييرات البعيدة الأثر في هيكل الاقتصاد العالمي تنطوي ، في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، على إعادة تشكيل هيكل الصناعة العالمية ، مع أخذ قدرات وإمكانات البلدان النامية في الاعتبار الكامل ،

أولاً

تقرير مجلس التنمية الصناعية

١ ـ **تحيط علماً** بتقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته السابعة عشرة[١٤٥] ؛

٢ ـ **تثني** على المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لجهوده في تعزيز دور المنظمة في مجال تشجيع تصنيع البلدان النامية ؛

٣ ـ **تقرر** توفير الموارد الكافية لتمكين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من تنفيذ ولايتها كاملة ، لاسيما في دعم الأنشطة المقررة في مجالات الأولوية وهي : التكنولوجيا الصناعية ، والتكنولوجيا الصناعية ذات الصلة بالطاقة ، والإنتاج الصناعي ، وتنمية الموارد البشرية ، والتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً ، ونظام المشاورات ، وعقد التنمية الصناعية لافريقيا الذي أعلن المجلس أنه أحد أهم برامج هذه المنظمة ؛

٤ ـ **تقرر** أن تأذن للأمين العام بأن يقوم ، على أساس الأولويات المتفق عليها والمذكورة آنفاً ، بتعديل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[١٤٦] ؛

٥ ـ **تقرر** توفير الموارد الكافية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في عام ١٩٨٤ ، من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، بهدف أن يظل مجموع مِلاك برنامج المستشارين الميدانيين الأقدمين للتنمية الصناعية على مستواه الحالي من حيث عدد كبار المستشارين المعينين فعلاً ، مع الاستفادة الكاملة من الاعتمادات المخصصة في ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بما في ذلك الرصيد المرحّل من عام ١٩٨٣ ، فضلاً عن التمويل الطوعي عن طريق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ؛

٦ ـ **تناشد** جميع الدول ، لاسيما البلدان المتقدمة النمو ، أن تقدم تبرعات لبرنامج المستشارين الميدانيين الأقدمين للتنمية الصناعية بهدف الإبقاء على عدد الوظائف وزيادته ؛

٧ ـ **تدعو** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تمويل أكبر عدد ممكن من المستشارين الميدانيين الأقدمين للتنمية الصناعية خلال فترة السنتين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ؛

٨ ـ **تحثّ** جميع الدول ، لاسيما البلدان المتقدمة النمو ، على الإسهام أو زيادة الإسهام في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل بلوغ المستوى السنوي المستصوب المتفق عليه وهو ٥٠ مليوناً من الدولارات ؛

٩ ـ **تؤيد** مقررات مجلس التنمية الصناعية الواردة في الاستنتاج ٤/١٩٨٣ الذي خلص إليه في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ، بشأن المشاورات التي ستجرى خلال فترة السنتين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥[١٤٧] ؛

١٠ ـ **ترجو** من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يكفل الاستعانة بخبراء وخبرات من البلدان النامية ومن البلدان المتقدمة النمو في عملية التحضير للمشاورات ، مع المراعاة الواجبة للتوزيع الجغرافي العادل ؛ وأن يكفل تنظيم المشاورات مقدماً بحيث تتيح الوقت الكافي لتبادل وجهات النظر على نحو أوفى بين المشتركين ؛ وتعرب عن أملها في أن تتمخض المشاورات المقبلة عن توصيات ونتائج ذات وجهة عملية ؛

---

(١٤٣) انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦** (A/38/16) ، الفقرة ١١٧ .

(١٤٤) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٣ .

(١٤٥) المرجع نفسه ، **الملحق رقم ١٦** (A/38/16)

(١٤٦) المرجع نفسه ، **الملحق رقم ٦** (A/38/6) ، المجلد الثاني ، الباب ١٧ .

(١٤٧) المرجع نفسه ، **الملحق رقم ١٦** (A/38/16) ، الفقرة ٧٦ .

١١ ـ **تؤكد من جديد** تأييدها لتعزيز نظام المشاورات ، في ضوء الخبرة المستفادة ، مع الاهتمام الخاص بالتدابير التي يمكن أن تزيد القدرات الصناعية للبلدان النامية ؛

١٢ ـ **ترجو** من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يعمل على أن تكون الوثائق المقدمة للمناقشة في المشاورات متركزة بصورة أكثر إحكاماً على موضوعات عملية محددة المعالم تتعلق مباشرة بتعزيز التقدم في تصنيع البلدان النامية ؛

١٣ ـ **تحيط علماً** بمقرر مجلس التنمية الصناعية أن يشرع ، في دورته الثامنة عشرة ، في تقييم نظام المشاورات على أساس مواد تقدمها الدول ، مع الاستعانة بخبرة المشتركين باسمها في المشاورات ، وأن يرجو من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أيضاً تقديم مواد لهذا التقييم[١٤٧] ؛

ثانياً

عقد التنمية الصناعية لافريقيا

إذ تشير إلى قرارها ٢١٢/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٠/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ حيث يؤكد على أن عقد التنمية الصناعية لافريقيا هو أحد أهم برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس التنمية الصناعية ٥٦ (د ـ ١٧) المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣[١٤٨] ، الذي أعرب فيه المجلس ، في جملة أمور ، عن قلقه العميق لندرة الموارد ، بما فيها الموارد التي أتاحها للعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والتي ساهمت في التقدم المحدود المحرز في تنفيذ المرحلة التحضيرية لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، في حين انقضى ثلث العهد تقريباً ،

وإذ تعتبر أن بلوغ أهداف خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا[١٤٩] وبيان لاغوس النهائي[١٥٠] سيتوقف إلى حد كبير على استمرار تطوير الصناعة وعلى التكييف الهيكلي في القطاع الصناعي مع التأكيد على صناعات أساسية استراتيجية منتقاة ،

وإذ تلاحظ تدهور الحالة الاقتصادية في افريقيا وارتفاع عدد أقل البلدان نمواً في افريقيا إلى ستة وعشرين بلداً من المجموع العالمي الحالي وهو ستة وثلاثون بلداً ،

وإذ تلاحظ أيضاً بعميق القلق بطء التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف الإقليمي لافريقيا وهو مشاركتها بنسبة ١ر٤ في المائة من الإنتاج الصناعي العالمي بحلول عام ١٩٩٠ ،

وإذ تضع في اعتبارها ارتفاع مقدار النفقات الاستثمارية اللازمة للنهوض بأهداف عقد التنمية الصناعية لافريقيا ،

وإذ تلاحظ مع التقدير قرار مصرف التنمية الافريقي بزيادة التمويل المقدم إلى المشاريع الصناعية في افريقيا خلال فترته البرنامجية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ ،

١ ـ **تحيط علماً مع التقدير** بالتقرير المرحلي الثاني عن عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، الذي اشترك في إعداده المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين التنفيذي للّجنة الاقتصادية لافريقيا[١٥١] ؛

٢ ـ **ترحب** بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لمعاونة البلدان الافريقية والمنظمات الحكومية الدولية في وضع برامج وطنية وبرامج دون إقليمية للعقد ، وأيضاً في المحافظة على استمرار وانسجام التنسيق مع أمانة منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وغيرهما من المنظمات الدولية ذات الصلة ؛

٣ ـ **تؤيد** قرار مجلس التنمية الصناعية ٥٦ (د ـ ١٧) بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وتكرر النداءات الموجهة من قبل مراراً إلى المجتمع الدولي لزيادة مساهمته في التنمية الصناعية الافريقية في إطار برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، بغية التعجيل بالتنمية الصناعية بما يكفل لمنطقة افريقيا أن تبلغ خلال العقد الهدف الذي حددته الحكومات الافريقية وهو أن يكون نصيبها ١ر٤ في المائة من الإنتاج الصناعي العالمي ؛

٤ ـ **تقرر** أن تكون لعقد التنمية الصناعية لافريقيا أولوية عالية بين برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ولذلك ترجو من الأمين العام أن يكفل تمثل هذه الأولوية بشكل كامل في الميزانيات البرنامجية لهاتين المنظمتين ؛

٥ ـ **تقرر كذلك** أن تزيد ، بقدر المستطاع من خلال الوفورات العامة في الميزانية العادية للأمم المتحدة ، الاعتمادات المخصصة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بمقدار مليون واحد من الدولارات في عام ١٩٨٤ ، وذلك من أجل تقديم المساعدة إلى البلدان الافريقية والمنظمات الحكومية الدولية في تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، مع إعطاء الأولوية لوضع السياسات والاستراتيجيات والخطط الصناعية ، وتطوير الصناعات

---

(١٤٨) المرجع نفسه ، **الملحق رقم ١٦** (A/38/16) ، المرفق الأول .
(١٤٩) A/S-11/14 ، المرفق الأول .
(١٥٠) المرجع نفسه ، المرفق الثاني .
(١٥١) E/1983/104 ، المرفق .

الأساسية والقوى العاملة الصناعية والقدرات التكنولوجية والهياكل الأساسية المؤسسية ، وتنمية تكنولوجيا الطاقة ومعداتها ، وتعزيز التعاون الصناعي داخل افريقيا ، وتنمية أقل البلدان نمواً ، وتعبئة الموارد المالية ، والتعريف بالعقد على نطاق واسع ؛

٦ ـ **تناشد** جميع البلدان والمؤسسات زيادة مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، واضعة في الاعتبار الاحتياجات المالية للمشاريع الموجهة نحو تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

٧ ـ **تحث** مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن ينظر في زيادة ما يخصصه من الموارد المالية لمساعدة البلدان الافريقية والمنظمات الحكومية الدولية في تخطيط ووضع برامجها لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وأن يعطي أولوية عالية للمشاريع الصناعية ، ولاسيما المشاريع التي تستهدف تنمية الصناعات الأساسية في برامجه الوطنية والإقليمية لافريقيا ؛

٨ ـ **تناشد** البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية أن تزيد من تدفق الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع والأنشطة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

٩ ـ **ترجو** من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يقدم ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وعن طريق مجلس التنمية الصناعية في دورته الثامنة عشرة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ ، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

ثالثاً

المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١ ـ **تقرر** أن يعقد المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مقر المنظمة في فيينا ، خلال الفترة من ٢ إلى ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ ؛

٢ ـ **تلاحظ مع الارتياح** التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للمؤتمر ؛

٣ ـ **توصي** بأن تعقد الاجتماعات التحضيرية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي لكي يتسنى إجراء أوفى مشاورات ممكنة بين جميع الدول قبل انعقاد المؤتمر ؛

٤ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يدعو :

(أ) كل الدول إلى أن تشترك بنشاط في المؤتمر ؛

(ب) ممثلي المنظمات التي تلقت دعوة مفتوحة من الجمعية العامة للمشاركة ، بصفة مراقب ، في دورات وأعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعايتها ، لكي تشترك في المؤتمر بهذه الصفة ، وفقاً لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٥٢/٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ؛

(ج) ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها ، في منطقتها ، منظمة الوحدة الافريقية ، إلى أن تشترك في المؤتمر بصفة مراقب ، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ؛

(د) الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واللجان الإقليمية وأجهزة الأمم المتحدة الراغبة ، إلى أن تبعث بممثلين لها إلى المؤتمر ؛

(هـ) المنظمات الحكومية الدولية الراغبة إلى أن تبعث بمراقبين عنها إلى المؤتمر ؛

(و) المنظمات غير الحكومية المعنية مباشرة وذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن تبعث بمراقبين عنها إلى المؤتمر ؛

٥ ـ **ترجو أيضاً** من الأمين العام أن يعمل على وضع الترتيبات اللازمة التي تكفل الاشتراك الفعلي في المؤتمر للممثلين المشار إليهم في الفقرتين الفرعيتين ٤ (ب) و ٤(ج) أعلاه ، بما في ذلك الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية نفقات سفرهم وبدلاتهم اليومية ؛

٦ ـ **ترجو** من الأمين العام ومن المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يعملا على التماس موارد خارجة عن الميزانية تكفل الاشتراك الفعلي في المؤتمر لممثلي أقل البلدان نمواً ، بما في ذلك الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية نفقات السفر والبدل اليومي لممثلين اثنين عن كل بلد من هذه البلدان .

الجلسة العامة ١٠٤
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١٩٣/٣٨ ـ تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٩٦/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ،